المملكة المغربية
مجلس النواب

الفريق الاشتراكي
بمجلس النواب

الفريق الحركي
بمجلس النواب

فريق التقدم والاشتراكية
بمجلس النواب

المجموعة النيابية
للعدالة والتنمية

بلاغ صحفي لفرق ومجموعة المعارضة بمجلس النواب

بمناسبة اختتام الدورة الخريفية من السنة التشريعية الأولى

للولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026

إن فرق ومجموعة المعارضة بمجلس النواب، المُشَكَّلَة من الفريق الاشتراكي والفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، لتعبر،عن اعتزازها بتصاعد مكانة بلادنا على الساحة الدولية والإقليمية والقارية، وبالمكاسب الدبلوماسية الكبيرة التي تحققها على درب الطيّ النهائي لملف قضية وحدتنا الترابية، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس. كما تؤكد على أن حل النزاع الإقليمي المفتعل حول صحرائنا المغربية لا يمكن أن يكون إلا على أساس سقف مقترح الحكم الذاتي المشهود له بالجدية والمصداقية. وتدعو فرقُ ومجموعة المعارضة، بالمناسبة، الأطراف المناوئة وخصوم الوحدة الترابية إلى الابتعاد عن نهج المناورات والاستفزازات غير المجدية تُجاه بلادنا، والتحلي بالحكمة والمسؤولية وبُعد النظر، لما فيه مصلحة الشعوب وضمان السلم والاستقرار والتنمية.

وإذ تستحضر فرق ومجموعة المعارضة الظروف الاستثنائية، دوليا ووطنيا، نتيجة انتشار وباء كوفيد 19، وما نتج عن ذلك من فرضٍ لحالة الطوارئ الصحية، وإذ تستحضر أيضا مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، ولاسيما تحميل الحكومة والبرلمان، أغلبية ومعارضة، مع جميع المؤسسات والقوى الوطنية مسؤولية إنجاح المرحلة من خلال التحلي بروح المبادرة والالتزام المسؤول، فإنها تُعبِّر عن اعتزازها بالأدوار الحيوية للمؤسسة البرلمانية، إلى جانب باقي سُلُطاتِ الدولة ومؤسساتها وكافة مُكونات الشعب المغربي، في التدبير الجماعي الجيد للأزمة الصحية، بفضل القرارات الحكيمة والاستباقية لجلالة الملك محمد السادس. كما تُشَدِّدُ فرقُ ومجموعة المعارضة بمجلس النواب على الدور الحيوي للبرلمان في الحياة السياسية الوطنية، وفي تطوير بِنائنا الديمقراطي، من خلال تَوَلِّيهِ سلطة التشريع وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية.

ولا يسع فرق ومجموعة المعارضة إلا أن تجدد تأكيد حرصها على العمل، إلى جانب باقي مكونات المجلس، وبروحٍ من التعاون والتكامل مع الحكومة، إسهاماً منها في تمكين البرلمان من الاضطلاع بمهامه وصلاحياته على أكمل وجه طبقا للمقتضيات الدستورية في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وعلى الرغم من أنَّ الدستور خَـوَّلَ للمعارضة البرلمانية حقوقاً أساسية (الفصل 10)، واعتبرها مُكَـوِّنًا أساسيا في مجلس النواب (الفصل 60)، فإن فرق ومجموعة المعارضة بمجلس النواب تُعرب عن قلقها إزاء ما فتئت تُسجله من ممارساتٍ مُنافية لروح الدستور، منذ تشكيل الحكومة وأغلبيتها البرلمانية، حيث ساد طيلة هذه الفترة نوعٌ من التغول والهيمنة البرلمانية للحكومة وأغلبيتها، اللتين يَتَمَلَّكُهما نُزُوعٌ مُفرطٌ نحو الاستقواء بالمنطق العددي الضيق على حساب الاستناد إلى المنطق الديمقراطي الذي يُعلي من شأن التعددية ويَصُونُها. وهكذا، تم السعي نحو تضييق الخناق على صوت ومبادرات ومكانة المعارضة داخل مجلسي البرلمان، كما أقدمت الأغلبية البرلمانية على فرض منطقها الأحادي غير القانوني وغير الديمقراطي، وكَرَّست نزوعها الهيمني في تعاطيها مع المعارضة بمناسبة هيكلة أجهزة مجلس النواب.

أمام هذا الوضع غير السليم المُتَّسِم بهيمنة الأغلبية الحكومية والبرلمانية، قررت فرق ومجموعة المعارضة بمجلس النواب المبادرة إلى توحيد جهودها والتنسيق في ما بينها، لأجل التصدي لانزلاقات وانحرافات الأغلبية، وإثارة الانتباه إلى خطورة ذلك على الخيار الديمقراطي وعلى التقيد بروح الدستور ومنطوقه، وكذا على التأويل الديمقراطي للنظام الداخلي لمجلس النواب.

وعلى أساس هذا المنطق، ودفاعاً على المكتسبات التي راكمتها المؤسسة البرلمانية في تحصين التعددية السياسية وصون حقوق المعارضة وحماية التوازن المؤسساتي، تقدمت فرق ومجموعة المعارضة بمجلس النواب، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، بتصور مشترك ومقترحاتٍ موحدة. ومع كامل الأسف، رفضت الحكومة بشكل ممنهج، تعديلات المعارضة، رغم حرص هذه الأخيرة على تقديم مقترحات ترمي إلى إقرار تدابير تُعزز المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من البرمجة المقلصة التي دفعت بها الحكومة وأغلبيتها البرلمانية مُتحججةً بضغط الأجندة الدستورية لمسطرة التصويت والمصادقة.

وإذ تذكر بالممارسات غير الديمقراطية للأغلبية، فإن فرق ومجموعة المعارضة تدعو إلى ضرورة صَـوْنِ التعددية السياسية والتوازن والتكامل المؤسساتيين خدمة للأفق الوطني المشترك. وتُبْدِي قلقها الشديد إزاء ما يلي:

1. التضييق على فرق ومجموعة المعارضة،بعدم تمكينها من المساحة الزمنية الكافية واللازمة لممارسة مهامها التشريعية وأدوارها الرقابية، مع استحواذٍ يكاد يكون كُلّياً للحكومة والأغلبية البرلمانية؛

2. **التخلف عن الموعد الدستوري لعقد جلسة المساءلة الشهرية للسيد رئيس الحكومة في مجال السياسة العامة، إذ لم تنعقد إلاَّ جلستان طيلة أربعة أشهر كاملة، وذلك في استخفافٍ تام بمقتضيات الدستور، وبمكانة مجلس النواب وبأدواره الرقابية الأساسية؛**
3. **عدم تجاوب الحكومة مع طلبات المعارضة للتحدث في مواضيع عامة وطارئة تستلزم إلقاء الضوء عليها وإخبار الرأي العام الوطني بها، وذلك طبقا للمادة 152 من النظام الداخلي للمجلس؛**
4. **غياب عدد من الوزراء عن جلسات الأسئلة الشفهية، واكتفاء الحكومة بتقديم عددٍ هزيل جدا من الأجوبة على الأسئلة الكتابية التي تَوَجَّهَ بها أعضاءُ مجلس النواب؛**
5. **التعطيل العملي لأشغال اللجان الدائمة،من خلال رفض الحكومة، بشكلٍ ممنهج وغير مفهوم وغير مبرر، حضور الاجتماعات التي تطلب فرق ومجموعة المعارضة عقدها لمناقشة قضايا ذات أهمية وراهنية؛**
6. **تجاهل الحكومة للمبادرات التشريعية المهمة المتمثلة في مقترحات القوانين التي تقدمت بها المعارضة، والتي بلغت 59 مقترح قانون، بما يفوق 85 في المائة من مجموع المقترحات، علما أن الفصل 82 من الدستور ينص على تخصيص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين؛**
7. **هزالة الأداء التشريعي للحكومة خلال الدورة الخريفية، إذ أن عدد مشاريع القوانين المصادق عليها بمجلس النواب لم يتجاوز 3 نصوص تشريعية (قانون المالية لسنة 2022، قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة 2019، القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا) و14 اتفاقية؛**
8. **إقدام الحكومة على سحب مشاريع قوانين ذات أهمية بالغة دون تفسير أو تبرير أو توضيح أو تشاور، من قبيل مشروع القانون الجنائي، ومشروع قانون التغطية الصحية، ومشروع قانون الاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة ومشروع قانون المناجم،وذلك من غير تحديدِ مصير هذه النصوص الهامة ولا أيِّ أفق زمني لإعادة إيداعها في ظل عدم توفر الحكومة على مخطط تشريعي؛**
9. **حرمان الرأي العام من متابعة أشغال اللجان الدائمة برفض رفع السرية عن اجتماعاتها في حدود المقتضيات القانونية الجاري بها العمل؛**
10. **عدم اتخاذ إجراءات عملية لتفعيل الترجمة الفورية إلى اللغة الأمازيغية، لتمكين كافة الشعب المغربي على قدم المساواة من حق متابعة أشغال المجلس؛**
11. **غيابُ تَوَاصُلِ الحكومة مع المؤسسة البرلمانية والفرقاء الاجتماعيين والرأي العام، واتخاذها لإجراءات غير مفهومة تسببت في توترات واحتقانات اجتماعية، في ضربٍ تام للمقاربة التشاركية والعمل الجماعي المشترك؛**

12. تَعَمُّد رئيس الحكومة تَجاهل وتجاوز المؤسسة التشريعية باستعمال الإعلام العمومي في تقديم "حصيلة عمل" حكومته خلال 100 يوم، في الوقت الذي كان من اللائق، ديموقراطيا ورمزياً، تقديمه أمام البرلمان، وعبره إلى الرأي العام؛
13. نهجُ الحكومة لسياسة التبرير إزاء المنحى المُقلق لارتفاع أسعار المحروقات وأثمنة معظم المواد الاستهلاكية الأساسية، وعدم مبادرتها إلى استعمال صلاحياتها في التدخل الناجع لضبط الأسعار وتخفيف تأثير تقلبات السوق الدولية، بغاية حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين، وخاصة الشرائح المُستضعفة؛
14. قصور المقاربة الحكومية لأزمة التشغيل ولجوئها إلى برامج ترقيعية محدودة الأثر، غير كافية لامتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل قارة خاصة في وسط الشبابّ والنساء؛
15. تقاعس الحكومة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين الأمن الطاقي والمائي والدوائي والغذائي، ولتدبير المخزون الاستراتيجي لبلادنا في كافة هذه المجالات، وتجاهلها، على وجه التحديد، لمسؤوليتها في إيجاد حل شامل ونهائي لمعضلة مِصفاة "لاسامير"؛
16. عدم مبادرة الحكومة إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءاتٍ ملموسة لدعم الفلاحين الصغار الذين يُعانون من تداعيات الجائحة ومن انعكاسات الجفاف وغلاءٍ في أثمنة البذوروالأعلاف والأسمدة؛
17. تأخر الحكومة عن اتخاذ إجراءات عملية استباقية لمعالجة أزمة الماء التي تلوح في الأفق القريب سواء تعلق الأمر بمياه السقي أو بالماء الصالح للشرب في عددٍ كبير من مناطق بلادنا.

بناءً عليه، فإن فرق ومجموعة المعارضة، إذ تُعبر عن قلقها البالغ بخصوص كل ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فإنها تعتبر أننا أمام حكومةٍ لا تحترم المؤسسة التشريعية واختصاصاتها، وترتكن إلى مفهومٍ عددي ضيق للممارسة الديمقراطية.

كما تُنَبِّهُ فرقُ ومجموعةُ المعارضة الحكومةَ وأغلبيتها إلى عواقب سلوكها ونهجها وسياساتها، كما تثير انتباهها إلى المخاطر التي تضع فيها بلادَنا، نتيجة ابتعادها عن التوجه نحو الأفق المشترك بوضع الأسس الصلبة للتفعيل الأنجع للنموذج التنموي الجديد، والإقدام على مبادرات إصلاحية جريئة ومتشاوربشأنها مع مختلف الفاعلين المجتمعيين.

في نفس الوقت، تدعو فرقُ ومجموعة المعارضة إلى التجاوب مع مطلبها الآني في إجراء تعديل عاجل وعميق للنظام الداخلي لمجلس النواب، بما يحفظ حقوق المعارضة ويصون التعددية.

وتَحمُّلًا منها لمسؤولياتها التاريخية، فإن فرق ومجموعة المعارضة بمجلس النواب تعلن عزمها مواصلة التنسيق المُحكَمِ والفَعَّال، من أجل المصلحة الوطنية ودفاعاً عن قضايا المواطنات والمواطنين، في أفق كسب التحديات الديمقراطية والتنموية لبلادنا.